

بيروت في ٨ آب ٢٠٢٠

جانب : الدول الأعضاء في مجلس الأمن – الأمم المتحدة

مرسل من: ضحايا مجزرة بيروت ٢٠٢٠

تبعاً للتفجير الهائل الذي زلزل العاصمة بيروت في ٤ آب ٢٠٢٠ ، والذي قتل أكثر من ١٥٠ شخص وأكثر من ٦٠٠٠ جريح ، وأكثر من ١٠٠ مفقود وأدى الى تدمير الابنية والمنازل والمؤسسات و تشريد اكثر من ٣٥٠٠٠٠ شخص، بالاضافة الى ضحايا تعاني من اضرار مادية أخرى؛

وحيث أن هذا التفجير الذي أدى الى موجات زلزالية شعرت بها الدول المجاورة ومن بينها قبرص وسوريا والاردن وتركيا واليونان وغيرها من الدول؛ وأدى الى قتل وايداء ضحايا من مختلف الجنسيات بمن فيهم زوجة سفير هولندا وضحايا في صفوف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (اليونيفيل) وضحايا من كافة الجنسيات والأعمار والأعراق والجنس والدين؛

وحيث أن هذه الجريمة هي فظاعة لا يمكن تصورها هزت ضمير الإنسانية بقوة ، كما هي أيضا فعل اجرامي لا انساني ، تسبب عمدا بمعاناة شديدة وأدى خطير في الأرواح والجسم والصحة العقلية والجسدية ؛

وحيث أن هذه الجريمة هي جريمة ضد الانسانية تعرض أمن لبنان وتهدد الأمن الدولي ؛

عطفاً على الإقرار الدولي والمحلي، بأن هذا التفجير نتج عن انفجار نترات الامونيوم و/او مواد متفجرة أخرى يبقى تحديد نوعيتها وكميتها وكيفية تفجيرها ، والتي تم تخزينها خلافا للأصول في قلب العاصمة وهي المنطقة الأكثر اكتظاظا في لبنان ؛

وعلى ضوء التصاريح الرسمية المتعددة التي حملت هذه الجريمة الى الالهال ، الفساد ، عملية خارجية بواسطة صاروخ و/او أسباب أخرى؛

وحيث أن السلطات اللبنانية هي من المشتبه بهم في إطار المسؤولية عن هذا العمل الاجرامي على ضوء الاثباتات العلنية حول المعرفة المسبقة والروايات المتناقضة بخصوص ما حصل ؛

مع الاخذ بالاعتبار الوضع السياسي والأمني في لبنان والترهيب والتهديدات والاعتداءات التي يتعرض لها القضاة والمحامون في لبنان؛

مع التنكير بالتصريح الصادر في ٥ آب ٢٠٢٠ عن نادي قضاة لبنان الذي أشار الى محاولة المسؤولين على جميع الأصعدة والمستويات، التنصل من المسؤولية وتحميلها للقضاء اللبناني؛

مع الاخذ بالاعتبار الاشتباه المتصاعد بالتلاعب بمسرح الجريمة ومنع الخبراء الدوليين من تقديم الاسعاف ونظرا لعجز النظام اللبناني عبر التاريخ في التعاطي مع جرائم كبرى مما أدى الى طمسها؛

مع الإشارة الى العنف الفادح الذي مارسته الدولة اللبنانية ضد المدنيين الذين تظاهروا للمطالبة بالعدالة ؛

ودائما ضمن الحفاظ المطلق على سيادة لبنان وكرامته ؛

ان ضحايا مجزرة بيروت ٢٠٢٠، يطالبون بموجبه المجتمع الدولي، وبكل اصرار، بدعم العدالة والحقيقة واحقاق الحق من خلال إقرار تحقيق دولي ومحاكمة دولية لهذه الجريمة ضد الانسانية من خلال احالة القضية الى المحكمة الجنائية الدولية تحت الفصل السابع أو انشاء محكمة دولية خاصة تحفظ للضحايا حق المشاركة والمثول والمطالبة بالتعويض عن الاضرار؛ بحيث يكون للمحكمة مطلق الصلاحية لفرض التعويضات المالية والعقوبات والإجراءات ومطلق الصلاحية لملاحقة اي شخص خاص أو عام من اللبنانيين او من غير اللبنانيين الذين يتبين تورثهم بشكل مباشر و/او غير مباشر بهذه الجريمة ضد الانسانية.

بكل احترام

المحامية ندى عبد الساتر ابو سمرا

بناء لطلب ضحايا في مجزرة بيروت في ٤ آب